الحجازيون في مصر

في القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي

د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

تمهيد

من الثابت تاريخيا أن الارتباط البشري والاقتصادي والحضاري بين مصر وشبه الجزيرة العربية، كان قائماً منذ أقدم العصور، وقد ازداد هذا الارتباط، قوة واندماجا بالفتح الإسلامي في مصر عام ٢١ م، ووفود الهجرات العربية إليها، واستقرارها على أرض مصر، وتعريب مصر، واندماجها في كيان الأمة العربية الإسلامية، وقيامها بدور فعال ومؤثر في التاريخ العربي الإسلامي، منذ تلك الفترة وحتى يومنا هذا.

أصبحت مدن مصر وقراها منذ العصر الإسلامي الأول، ميداناً مفتوحاً لأبناء الجزيرة العربية يؤمونها، ويمارسون فيها أنشطتهم الاقتصادية، ويستقرون فيها، دون أن يكون هناك أي قيد على تحركاتهم، أو استقرارهم، أو ممارستهم لأنشطتهم، بحكم أن مصر أصبحت جزءاً من الأمة العربية الإسلامية، بل وكانت القاهرة في فترات من التاريخ الإسلامي، وحتى نهاية العصر المملوكي ٩٢٣ م/١٥١٧ م، عاصمة للدولة التي لها السلطان على مصر ومعظم بلاد شبه الجزيرة العربية، وأصبح للأوقاف الموقوفة على الحرمين في مصر دور كبير في انعاش الحياة الاقتصادية في الحجاز، كما كان لهذه الأوقاف دور كبير في تقوية الروابط بين مصر والحجاز(١)

كذلك أمَّ أبناء مصر من المسلمين بلدان شبه الجزيرة العربية، إما بقصد أداء فريضة الحج واستقرار بعضهم في المدن المقدسة، وإما بقصد التجارة وممارسة الأنشطة الاقتصادية الأخرى، والاستقرار في مدن وموانئ هذه البلدان، والاندماج اجتماعياً في مجتمعات هذه المدن والموانئ⁽²⁾ .

ودراسة موضوع العلاقات بين مصر وبلدان شبه الجزيرة العربية في مختلف الفترات التاريخية منذ دخول مصر في الإسلام وحتى وقتنا هذا، يحتاج إلى فريق من الباحثين، يعكف على الحوليات الموسوعية التي كتبها السابقون، ليحلل هذه العلاقات من جوانبها المختلفة، لتكون بمثابة صفحة جديدة في إعادة كتابة تاريخنا العربي الإسلامي، وقد قام بعض الباحثين فعلاً ببعض الدراسات الجادة التي سبقت الإشارة إليها، حول هذا الموضوع، ولكن لا يزال في المجال متسع كبير.

وموضوع الدراسة التي نبدأها بالحلقة الأولى، يرتبط بالفترة التاريخية التي عرفت في تاريخنا العربي بالعصر العثماني، والتي تمتد من مطلع القرن العاشر الهجري إلى القرن الرابع عشر الهجري، أي الفترة الممتدة من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر الميلادي، والتي تبدأ على وجه التحديد بعام ٩٢٣ م/١٥١٧ م، أي منذ دخول السلطان سليم مصر وإنهاء كيان الدولة المملوكية وفرض السلطان العثماني على بلاد الشام ومصر والحجاز، ثم اليمن والعراق ومنطقة الخليج بعد ذلك.

وستعتمد هذه الدراسة أساساً على مصدر أهمله الباحثون، هو وثائق المحاكم الشرعية، التي كانت تقوم في ذلك العصر بعمل الكثير من الوزارات التي يشملها التنظيم الحديث للدولة، فقد كانت تقوم بعمل وزارات العدل، والداخلية والمالية والزراعية والخارجية، وكل ما يتعلق بالمعاملات بين أبناء المجتمع فيما بينهم، أو فيما بين أبناء المجتمع والإدارة، كل ذلك كان يسجل أمام قاضي الشرع الذى تقع هذه المعاملات في دائرة اختصاص محكمته.

وخلال بحثي في هذه الوثائق، الذي يزيد على العشرين عاماً، ومعاشرتي اليومية لسجلات هذه المحاكم. سواء المركزية منها والتي كانت قائمة في أحياء القاهرة، أو سجلات محاكم الأقاليم منها، والتي كانت قائمة في المدن المصرية المختلفة⁽³⁾ ، عثرت على كَمٍّ ضخم يتعلق بأبناء بلدان الجزيرة العربية: الحجاز، اليمن، حضرموت، عمان، نجد، بل والعراق، تناولت حياتهم

الاجتماعية، والأنشطة الاقتصادية المختلفة، التي كانوا يمارسونها في القاهرة والمدن المصرية المختلفة، والدور الذي لعبوه في بنية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية، في مصر في ذلك العصر(٤)، وقد شغلت بهذا الموضوع فترة طويلة من الزمن، وسوف أعالج من خلال هذه الوثائق هذه الموضوعات مع عدم إهمال الإشارات التي وردت في المصادر المعاصرة والدراسات الحديثة، اتباعاً للمنهج العلمي والأمانة التاريخية، ونبدأ هذه الدراسة عن «الجالية الحجازية في مصر في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي».

ولكن الدراسة توجب بادىء ذي بدء الإشارة الموجزة عن المسالك البرية والبحرية التي كانت تربط مصر بالجزيرة العربية في ذلك العصر.

أولا: المسالك البرية:

إن اتصال مصر ببلدان شبه الجزيرة العربية، كان يتم منذ أقدم العصور، براً وبحراً، وقد أصبحت لمسالك هذا الاتصال شهرة، منذ الفتح الإسلامي، وبخاصة مع الحجاز، حيث الأماكن الإسلامية المقدسة، وقد عرف المسلك البري تاريخياً منذ تلك الفترة باسم «طريق الحاج»، أو «الدرب المصري»، وقد كان يسلك هذا الطريق الحجاج والتجار، حيث وفرت في محطاته، بعض وسائل الراحة الضرورية لقافلة الحاج وللقوافل التجارية، وأهمها الماء اللازم لتزويد القوافل به، كما أنه وجد بكثير من هذه المحطات الأسواق التي يقوم الحجاج والتجار فيها ببيع السلع التي يحملونها معهم(٥)، ويشترون في طريق عودتهم السلع المختلفة التي يتاجرون بها في أسواق القاهرة والإسكندرية والمدن المصرية الأخرى، وكذلك كان يفعل الحجاج والتجار المغاربة الذين كانوا يشكلون جزءاً من قافلة الحاج المصري، وكذلك حجاج بلاد التكرور والسودان الغربي(٦).

وقد كان هذا الطريق يبدأ من «بركة الحاج»(٧) ظاهر القاهرة ثم عجرود(٨) ثم يتحرك الركب إلى «السويس»، ثم يتجه إلى «نخل» بسيناء ثم يتحول إلى «العقبة»(٩) ثم تظل القافلة تنتقل من محطة إلى أخرى من المحطات، التي رصدتها لنا المصادر التي تحدثت عن قوافل الحاج ومن أشهرها عند العقبة: حقل، مدين، عيون القصب، المويلحة، الأزلم(١٠)، اكرى، الحوراء، نبطة، ينبع(١١)، بدر، رابغ(١٢)، خليص(١٣)، عسفان(١٤)، بطن مر، مكة المكرمة. ثم يسلكون بعد ذلك الطريق الداخلي الذي يربط مكة المكرمة بالمدينة المنورة، وقد

ظل هذا المسلك البري هو الطريق الرئيسي الذي يسلكه الحجاج والتجار، المصريون والمغاربة والأفريقيون، وهو نفس الطريق الذي يسلكه أبناء شبه الجزيرة العربية في اتجاههم نحو مصر وبلاد المغرب وإفريقيا الغربية.

ثانيا: المسالك البحرية:

كانت المسالك البحرية التي تربط مصر ببلدان شبه الجزيرة العربية، ذات أهمية كبيرة منذ بداية العصر الإسلامي، وكانت هذه المسالك عبارة عن طريقين يؤمها الحجاج والتجار هما:

أولاً: طريق يبدأ من القاهرة عن طريق النيل أو البر، حتى مدينة قوص بصعيد مصر، ثم يقطعون الصحراء على ظهور الجمال إلى ميناء «عيذاب»(١٥) على البحر الأحمر، أو إلى ميناء «القصير»(١٦) ، بعد أن تضاءلت أهمية «عيذاب» عندما هجرها الحجاج والتجار، نتيجة لمغالات أهل «عيذاب» في أخذ الأجور من الحجاج والتجار، فازدادت أهمية القصير، وقلت أهمية «عيذاب» ومن «عيذاب» أولاً، ثم «القصير» كانت «الفلايك» تنقل الحجاج والتجار إلى مواني «جدة»، أو المخا، أو الحديدة، حسب الوجهة التي يريدونها.

ثالثاً: طريق القاهرة ـ السويس ـ جدة، أو المواني الأخرى:

وتؤكد المصادر المعاصرة الأهمية التي اكتسبها هذا الطريق منذ مطلع العصر الحديث، بل ومنذ العصر المملوكي، فابن إياس يذكر لنا كثيراً من النصوص التي تؤكد ازدياد أهمية هذا الطريق عند حديثه عن سفر التجار والحجاج، ونقل العساكر، إلى الجزيرة العربية، ويذكر أنهم «يتجهون إلى السويس، وينزلون من هناك إلى البحر الملح، حتى يصلون إلى جدة» كذلك أكدت لنا هذه الحقيقة كتب الرحلات التي سبقت الإشارة إليها، وسجلات المحاكم الشرعية، التي تسجل أنه أصبح للتجار وكلاء ببندر السويس(١٧) ، كما سنرى فيما بعد.

الحجازيون في مصر:

استمرت هجرة القبائل الحجازية إلى مصر، منذ الفتح الإسلامي، وحتى القرن الثالث عشر الهجري، القرن التاسع عشر الميلادي، واستقرت بعض فروع هذه القبائل في ريف مصر، وكونت تجمعات سكنية. صارت تشكل نجوعاً وقرى، تعرف بأسماء هذه القبائل، ومن أشهر

هذه القبائل التي استقرت فروعها، حرب، سليم، جهينة(١٨) ، وقد استقر معظم هذه الفروع في صعيد مصر، في محافظات، المنيا، أسيوط، وسوهاج. أما في الوجه البحري فقد استقرت بعض الفروع من القبائل الحجازية في قرى محافظات الشرقية والغربية والقليوبية. هذا فضلاً عن بعض الفروع التي فضلت التجوال والترحال من شمال البلاد إلى أقصى الجنوب، وقد عرفت هذه الفروع المتجولة في ريف مصر باسم «عرب الخيش» لاستعمالهم في سكناهم خياماً من الخيش، المصنوعة من صوف الأغنام، وقد لعب عربان الحجاز في ريف مصر دوراً ذا شقين. شق ايجابي، وشق سلبي(١٩) ، ليس هنا مجال معالجته، حيث أن الدراسة تركز اهتمامها على الجالية الحجازية في المدن المصرية والأنشطة التي مارستها.

إن سجلات المحاكم الشرعية المركزية منها. وسجلات محاكم المدن الإقليمية، تؤكد وجود جالية حجازية ضخمة قطنت المدن المصرية، وابن إياس المصدر المعاصر للسنوات الأولى من الحكم العثماني يذكر في أحداث ٩٢٣ هـ/١٥١٧ م، سنة دخول السلطان سليم ما يفيد وجود جالية حجازية كبيرة كانت تقيم بالقاهرة(٢٠) ، وقد مارست هذه الجالية الأنشطة التالية:

أولاً: النشاط التجاري والمالي:

شهدت السوق المصرية منذ مطلع القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، فترة من الكساد نتيجة لاكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ١٤٩٨ م، ومحاصرة البرتغاليين للسواحل الإسلامية، واستمر هذا الكساد السنوات الأولى من الحكم العثماني، ولكن بعد صدور قانون نامة مصر ٩٣١هـ/١٥٢٥ م. عاد للسوق المصرية استقرارها، وأخذت تستعيد مكانتها، كمحور للنشاط التجاري بين بلاد الشرق وأوروبا وأفريقيا(٢١) . وهنا بدأ يظهر دور الجالية الحجازية في المجال التجاري والمالي، كما تسجله وثائق المحاكم الشرعية، فترصد لنا تواجد الحجازيين، وممارستهم لهذه الأنشطة في أسواق القاهرة والمدن المصرية المختلفة، وتذكر أن عجلان بن عمار بن حسن الحجازي، الحازمي. كان يعمل تاجرا بسوق أمير الجيوش(٢٢) ، وكذلك كان يعمل بهذه السوق كل من، عودة بن حسين بن سليم الحجازي السالمي. ومبارك ابن طرفة الحجازي البجيوى، من عربان حرب الينبعى، والحاج حمدان بن الحاج خضر بن خليفة الحجازي البجيوى السالمي من عربان حرب الينبعى(٢٣) . وكذلك كان سليمان بن حسان ابن نصر السالمي الحجازي الينبعى التاجر السفار(٢٤) ، أي الذي يعمل بتجارة النحاس. كما

عمل بعضهم بالمتاجرة في العطور، وتذكر أنَّ «حسين بن علي بن جميل الينبعى الحجازي، العطار بسوق الفحامين(٢٥) بالقاهرة المحروسة»(٢٦) وقد اشتغلوا بالمتاجرة في مختلف السلع التي كانت تتداول بالأسواق المصرية، والوثائق تذكر لنا أنهم مارسوا هذه الأعمال التجارية في مدن المنصورة والإسكندرية ورشيد ودمباط (٢٧) . أما أهم الأعمال المالية التي اشتغلوا بها فهي: الصيرفة، وهذا يدل على أن بعض أفراد هذه الجالية كان لديه رأس مال ضخم كان يعمل على استثماره في الصيرفة، وقد أكد لنا هذه الحقيقة ابن إياس المعاصر لبداية الفترة حيث ذكر أن هناك صيارفة حجازيين(٢٨) ثم جاءت وثائق المحاكم الشرعية لتؤكد حقيقة اشتغال الحجازيين بهذا العمل المالي؟ فقد ادعى السيد الشريف مشعل بن السيد الشريف أحمد بن السيد الشريف راجح الابراهيمي، وهو وصي شرعي من قبل الشرع الشريف على أتباع المرحوم السيد الشريف إسماعيل بن الشريف يحيي بن الشريف محمد الحجازي الحسني الينبعى، على بريك تريل الله بن حسن الحجازي الينبعي، الصيرفي بسوق بين القصرين(٢٩) بأنه تسلم من السيد الشريف إسماعيل المتوفي المذكور، في حالة حيوية، من الماورد البلدي خمسون رطلاً، ضمن دست نحاس، وأزرق مناصفة، محبوك، ونصفى سوستة خمسين، ذرعها عشرون ذراعاً، وحلق خمسين محبوك الطرفين، ومطالبته بذلك، فسئل سؤاله عن ذلك، فأجاب بالاعتراف في ذلك جميعه، فأمر الحاكم الموحى إليه، بدفع ذلك للوصي المذكور» فسلمه بعضها ودفع ثمن الماورد والدست، وأبرأ ذمته مما عليه(٣٠) . وقد كان المرحوم السيد الشريف إسماعيل الحسني، يشتغل بالصيرفة، بخط الشوابين(٣١) تجاه سوق الغزل(٣٢). بالقاهرة المحروسة، كذلك كان الحاج مبارك بن ابراهيم بن بارك. الحجازي الينبعى بعمل بنفس المهنة، مهنة الصيرفة، ويقرض من أمواله من يريد الاقتراض طبقاً للنظام المالي الذي كان قائما. فقد أقرض الحاج أبو الخير بن محمد بن عبدالله «المدولب في الغلال بساحل بولاق: مبلغاً من المال قدره سبعة وثلاثونَ دينارا، قسطها له بالاتفاق فيا بينهم أمام قاضي الشرع على مدتين(٣٣).

كما اشتغل بعض الحجازيين بعمل آخر مرتبط بالأعمال المالية والتجارية وهو «السمسرة»؛ فنجد مثلاً أن «حمدان بن مرشد بن حميدان، الحجازي الصفراوي. السمسار بالصاغة»(٣٤) والوثائق التي لدينا بها الآلاف من الأمثلة على الاشتغال بهذه المهن في القاهرة والمنصورة والإسكندرية ورشيد ودمياط وغيرها من المدن التجارية ومدن الثغور. والآن نلقي نظرة على مجال آخر استثمر فيه الحجازيون أموالهم، ونقصد به امتلاك العقارات.

ثانيا: امتلاك العقارات:

تثبت الوثائق من خلال عقود البيع والشراء والاسقاط، دفاتر التركات أن كثيراً من أبناء الجالية الحجازية، أصبحوا يمتلكون العقارات في المدن المصرية وخارجها بل وعملوا على استثمارها ايجاراً وسكناً، وزراعة إذا كانت من الأراضي التي تزرع وأصبح لهم حق الانتفاع كيفما شاءوا، على حد تعبير الوثائق ذاتها فنجد أن حسين بن علي بن جميل الينبعى الحجازي. العطار بسوق الفحامين بالقاهرة المحروسة يشتري من منصور وعلي ولدا الحاج محمد بن الحاج حسن من أهل بركة الحاج، ثلث جنينة بالجهة الشرقية، والتي يتخلل أرضها أنشاب البلح الحياني الودى، وبها بئري ماء، وكذلك قطعة الأرض الكاينة بالجنينة المذكورة، شركة موسى وزقزوق، بما فيها من المنافع والمرافق والحقوق، المحصور ذلك بحدود أربعة معلومة كل من الطرفين البائع والمشتري(٣٥) ، هذا فضلاً عن امتلاكهم للحوانيت. والدور في أحياء القاهرة والمدن المصرية الأخرى، وأهمها الأحياء التي تركزت فيها عقارات الحجازيين بالقاهرة، خط الفحامين والصاغة وقناطر السباع (السيدة زينب)، وبولاق القاهرة، وبين القصرين والدرب الأحمر والغورية وطولون. كما أصبح لبعضهم الوكالات التجارية التي تسمى بأسمائهم(٣٦) .

ودفاتر الزكات كثيرا ما ترصد لنا وثائق صادرة من قضاة «مكة المكرمة» و «المدينة المنورة» و «جدة العامرة»، تفيد حق حاملي الوثائق في شركات المتوفي العقارية وغيرها، وكانت المحاكم الشرعية المصرية بعد التثبت من صحتها تعتمدها، وتأمر أمين بيت المال، بصرف مستحقاتهم لهم(٣٧) .

ثالثا: الحجازيون والحياة الاجتماعية:

إن النتيجة المنطقية لاستقرار الكثير من أبناء الحجاز في مصر، ومشاركتهم في أنشطة الحياة الاقتصادية فيها واختلاطهم بأبناء المجتمع المصري، وبالجاليات العربية الأخرى، التي استقرت في مصر من مغاربة وشوام وعراقيين ويمنيين، فضلاً عن الجاليات غير العربية من إيرانيين وهنود وأفريقيين، فإن النتيجة المنطقية لذلك أن تندمج الجالية الحجازية في بوتقة هذا المجتمع تتزاوج منه وتزاوجه، وتندمج في عاداته وتقاليده تتأثر به وتؤثر فيه بالقدر الذي يتاح لها، وهذا ما حدث فعلاً، فيوجد بين هذه الوثائق كمّ ضخم من عقود الزواج بين حجازيين ومصريات

ومغربيات وشوام وأفريقيات، وكذلك عقود الطلاق والإبراء، كما توجد عقود زواج بزواج مصريين ومغاربة وشوام، بحجازيات، وهذا يدل على الاندماج الاجتماعي بين الجالية الحجازية وغيرها من فئات المجتمع المصري، وعلى سبيل المثال فإن السيد محمد بن السيد أحمد بن السيد نورالدين علي الحسيني الحنفي، المدرس بالحرمين الشريفين، يصدق مخطوبته الحرمة ستيته المرأة ابنة محمد بن قاسم، صداقاً، قدره من الذهب السلطاني الجديد، معاملة تاريخه بالديار لمصرية، عشرون ديناراً، ويقر لها في عقد النكاح بشروط اشترطتها عليه، كي تضمن استقرار حياتها معه(٣٨) . وهكذا.

وقد تميزت العلاقات الاجتماعية بين أبناء الجالية الحجازية في مصر بالترابط القوي، ففى حالة وفاة أحدهم، فإن أفراد الجالية يعملون على حماية أيتامه إذا كانوا قُصَّراً ويطالبون لهم بحقوقهم من المدينين، أو تسوية ديونهم، فمثلاً نجد أن أحمد بن علي بن ابراهيم الصفراوي من الجديدة(٣٩) ، طلب من علي بن شامي بن عطية الحجازي الصفراوي من الجديدة كذلك، الوصي الشرعي على ولد عمه محمد القاصر ابن يوسف بن عيسى بن ابراهيم الحجازي من الجديدة، حول دين علي المتوفي، وطالب بأخذه من تركته، فقام بعد إقامة البينة بدفع المطلوب منه وسوى أمور اليتيم وحساباته وحافظ له على حقوقه(٤٠) ، والأمثلة على ذلك عديدة مجالها دراسة مستفيضة.

رابعاً: تقويم:

من العرض السابق الموجز، لبعض جوانب الأنشطة التي كان يمارسها الحجازيون في المدن المصرية نستطيع أن نؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، أن الجالية الحجازية لعبت دوراً كبيراً ومؤثراً في الحياتين الاقتصادية والاجتماعية، خلال القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، ومما لدينا من الوثائق يتضح أن هذا الدور قد ازداد ضخامة خلال القرون الثلاثة التالية وامتد إلى أنشطة أخرى شملت معظم مناحى الحياة المصرية في الريف والمدينة، بل قد أصبح لهم دورهم في بنية الحياة الإدارية في مصر، ودراسة هذه النصوص الشرعية تحتاج إلى عين بصيرة، فربما الوثيقة الواحدة يستطيع الباحث أن يستفيد منها في دراسة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية حيث أن هذه الوثائق تمتاز بتسجيل تفصيل الموضوع وتفريعاته، فضلاً عن صدقها فهي لا تعرف الزيف والتضليل مثل الوثائق السياسية، وهي تخدم دراسة التاريخ

الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري لكل من مصر والجزيرة العربية، ولعل في النصوص التالية التي ننشرها كنماذج للتدليل على ما ذكرنا خير دليل.

(١) **مصدر الوثيقة:** أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة، محكمة القسمة العربية، سجل (١)، ص ٣٢، مادة (٥٢)

تاريخها: ٢٨ ربيع أول ٩٧٠ هـ/٢٥ نوفمبر ٠٥٦٢ م.

«النــص»:

«بين يدي سيدنا، ومولانا القسام، ثبت لدى سيدنا، ومولانا الحاكم الحنفي، القسام الشعري، بالديار المصرية، بشهادة الحاج عجلان بن عمار بن حسن الحجازي الحازمي، التاجر بسوق أمير الجيوش، والمكرم عودة بن حسين بن سليم الحجازي السالمي، معرفة مبارك بن طرفه الحجازي البجيوي، من عربان حرب، الينبعي المعرفة الشرعية، وانه وكل، وأقام، وأناب، مقام نفسه، الحاج حمدان ابن الحاج خضر بن خليفه، الحجازي البجيوي السالمي، من عربان حرب، الينبعي، في الدعوى له، وعليه، وفي المطالبة بديونه، بأسرها، قبل من كانت، وحيث يكون، وفي استخلاص ذلك، وقبضه، وفي الدعوى بذلك، والملازمة والاسراح، وفي الحبس، والرسم، وفي التوصل إلى ذلك، بكل طريق ممكن شرعي، وفي الاشهاد بذلك، وفي البيع والشرى، والأخذ والعطا، وفي الشهادة بذلك، على الرسم المعتاد، وفي مجالس الحكام، وغيرها، وكالة شرعية مطلقة، مفوضة، خلا الصلح والابرى، وقبل ذلك الحاج، حمدان المذكور أعلاه، القبول الشرعي، ثبوتاً صحيحاً شرعياً، بشهادة من سمى أعلاه، وأشهد على نفسه الكريمة بذلك، وبه شهد».

«شهود الحال».

(٢) **مصدر الوثيقة:**

أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة، محكمة القسمة العربية، سجل (١)، ص ٣٦، مادة (٦١).

تاريخها:

٣ ربيع أخر ٩٧٠ هـ/٣٠ نوفبر ١٥٦٢ م.

«النص»:

«**بين يدي القسام، ادعى الحاج قباله بن أحمد بن مفرح الحجازي، الحسني على السيد الشريف يوسف بن السيد الشريف علي بن السيد الشريف نصير، الحجازي الحسني الينبعي، الوصي الشرعي، علي عامر، القاصر، هم خلف الله بن مقبل الحجازي في ذمة المرحوم السيد الشريف نصير المتوفي المذكور، ما جملته من الذهب السلطاني الجديد، معاملة تاريخه بالديار المصرية، مايه دينار واحدة، عن قرض شرعي، ومعاملة، وأنه انتقل بالوفاة إلى رحمة الله تعالى، والقدر باقي في ذمته، وأن المدعي عليه، واضع يده على مخلفاته، ويطالبه بذلك من مخلفاته، فسيل عن ذلك، فأجاب بأن يبين مايدعيه، من القدر المذكور، وطلب منه البيان عن ذلك، فأحضر الحاج عجلان ابن عمار ابن حسن الحجازي، الجارفي، التاجر بسوق أمير الجيوش، وسليمان ابن حسان ابن نصر السالمي، الينبوعى، التاجر السفار،** واستشهدهما فشهدا عن الاشهاد الشرعي، في وجه المدعى عليه، لدى مولانا الحاكم المتداعي لديه، على اقرار المتوفي المذكور، قبل وفاته، وهو بحال الصحة والسلامة، والطواعية والاختيار، بأن المدعى المذكور، يستحق المابة دينار، المدعى بها المذكورة، على الحكم المشروح، وأنه انتقل بالوفاة إلى رحمة الله تعالى، وهي باقية في ذمته، شهادة شرعية، مقبولة، بالطريق الشرعي، فسأل مولانا المتداعي، لديه المدعى عليه المذكور، هل لك حرج في البينة المذكورة، فقال لا حرج لي فيهما، فمنذ ذلك طلب سيدنا المتداعا لديه، تزكية الشاهدين المذكورين، فأحضر الزينى عبد المعطى ابن ابراهيم ابن عبد الله، التاجر، خارج سوق أمير الجيوش، والشيخ ابراهيم ابن المرحوم اسماعيل ابن اسماعيل، الامام بمدرسة سيدنا ومولانا العارف بالله تعالى، سيدي علي البنهاوى، التزكية الشرعية، المقبولة لدى سيدنا، ومولانا الحاكم المتداعي إليه، على الاستظهار اليمين الشرعيه، الجامعة لمعاني الحلف، شرعاً فحلف على أن يستحق المبلغ المدعا به، المذكور أعلاه، وعلى عدم المسقط، والمبرى لذلك، أو لشيء منه، وعلى أن ذلك باقي في ذمة المتوفى المذكور، إلى حين وفاته، وأنه يستحق قبض ذلك، شرعاً بتمامه، وان باطن أرض ذلك كظاهرة، وعن ذلك جميعه، لدى سيدنا ومولانا الحاكم المتداعا لديه، أحسن الله إليه، الثبوت الشرعي

بشهادة من سمي أعلاه، وثبت جريان حلفه، لدى سيدنا ومولانا الحاكم المشار إليه، الثبوت، بشهادة شهوده، وحكم أيد الله تعالى أحكامه، وأحسن إليه، في ذلك، حكماً صحيحاً شرعياً، وأمر بدفع ذلك، للمدعي عن المذكور، من مخلفات المتوفي المذكور، أمراً شرعياً، وأشهد على نفسه الكريمة بذلك، وبه شهد». «شهود الحال».

(٣) مصدر الوثيقة:

أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة، محكمة القسمة العربية، سجل (١)، ص ٢٢٣، مادة (٥٧٦)

تاريخها:

٢٣ رمضان ٩٧٠ هـ/١٥٦٣ م.

«النص»:

«بين يدي مولانا، رمضان بن عبد الرحيم القسام، ادعى السيد الشريف مشعل بن السيد الشريف أحمد بن السيد الشريف راجح الابراهيمي، الوصي الشرعي، من قبل الشرع الشريف، على مبارك ويحوزه، ولحوزتهم، أتباع المرحوم السيد الشريف اسماعيل بن الشريف يحي بن الشريف محمد، الحَجازي الحسني الينبعي، علي بريك بن تزيل الله بن حسن الحجازي الينبعي، الصيرفي ببين القصرين، بأنه تسلم من السيد الشريف اسماعيل المتوفي المذكور، في حال حيويه، من الماوُرْدِ البلدى، خمسون رطلاً، ضمن دِسْت نحاس، وأزرق مناصفة، محبوك، ونصفى سوسته خمسين، ذرعها عشرون ذراعاً، وحَلَقُ خمسين محبوك، الطرفين، ومطالبته بذلك، فسئل سؤال عن ذلك، فأجاب بالاعتراف في ذلك جميعه، فأمر الحاكم المومى إليه، بدفع ذلك للوصي المذكور، فأحضر النصف سوسته الخمسين المذكروة، والأزرق المناصفة المذكور، والحلق الخمسين المذكور، وسلم ذلك للوصي المذكور، بالحضرة والمعاينة بذلك، وقبل السيد الشريف مشعل الوصي المذكور، من بريك الحجازي المذكورة، من الذهب السلطاني الجديد، ديناراً واحداً، ومن الذهب القروي ديناراً واحداً، ومن الفلوس الجدد ستة أنصاف، وذلك ثمن الدست النحاس المملوء بالماورد البلدي، الذي زنته خمسون رطلاً بالوزن المصري، المبتاع ذلك من السيد الشريف مشعل الوصي المذكور، على بريك

المذكور، في يوم تاريخه، ولم يتأخر له من ذلك مطالبة، ولا شيء ولا جل، وأن بمقتضى ذلك خلت يد بريك المذكور، لورثه المرحوم اسماعيل المتوفي المذكور، الخلو الشرعي، وصدق على ذلك السيد الشريف مشعل الوصي المذكور، التصديق الشرعي، وعلى السيد الشريف مشعل الوصي المذكور، الخروج من عهدة ذلك لورثة المرحوم اسماعيل، المتوفي المذكور، بالطريق الشرعي، ولبت الاشهاد عليهما بذلك، لدى سيدنا ومولانا الحاكم الحنفي، القسام الشرعي، المومى إليه أعلاه، الثبوت الشرعي، بشهادة شهوده، وأشهد على نفسه الكريمة بذلك، وبه شهد». «شهود الحال».

(٤) مصدر الوثيقة:

أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة القسمة العربية، سجل (١)، ص ٢٥٨، مادة (٦٠٩).

تاريخها:

٢٢ شوال ٩٧٠ هـ/١٤ يونية ١٥٦٣ م.

«النـص»:

«بين يدي مولانا، رمضان بن عبد الرحيم القسام، بعد أن تبرع الشريف مشعل بن السيد الشريف أحمد بن السيد الشريف والحاج الحجازي الابراهيمي الحسني الوصي الشرعي من قبل الشرع الشريف، على أيتام المرحوم السيد الشريف اسماعيل الحسني، الصيرفي بخط الشوايين، تجاه الغزل، كان، للمعلم سبيع بن سبيع بن عثمان الكعكي، بمبلغ قدره من الفضة الجديدة السلمانية، معاملة تاريخه بالديار المصرية، عشرون نصفاً، تبرعاً شرعياً، مقبولاً مقبوضاً، بيده باعترافه بذلك، الاعتراف الشرعي، ولم يتأخر له من ذلك مطالبة، ولا شيء قل ولا جل، وصدقه على ذلك، الشريف مشعل المذكور، التصديق الشرعي، أقر كل منهما الأقرار الشرعي، وهما بحال الصحة، والسلامة، والطواعية، والاختيار، أن كل منهما لا يستحق على الآخر بسبب من ساير الأسباب، زاد المعلم سبيع المذكور، في اقراره، ولا على السيد الشريف اسماعيل الصيرفي المتوفي المذكور، ولا في تركة ولا على أصوله، من ذريته، حقاً

مطلقاً، ولا استحقاقاً، ولا دعوى، ولا طلباً، بوجه ولا سبب ولا فضة، ولا ذهباً، ولا فلوساً، ولا نحاساً، ولا أثاثاً، ولا مصاغاً، ولا وديعة ولا عارية، ولا مخبأ، ولا مدخوراً، ولا معاملة، ولا استجرار، ولا حساباً، ولا غلطاً فيه، ولا علقة، ولا ديناً، ولا عيناً، بمسطور، ولا بغيره، ولا حقاً من الحقوق على الاطلاق، والعموم، والشمول، والاستقرار، ولا سهواً، ولا نسياناً، ولا يميناً بالله تعالى، ولا شيء قل ولا جل، لما سلف من الزمان، وإلى تاريخه، وثبت الاشهاد عليهما بذلك، لدى سيدنا، ومولانا الحاكم المومى، إليه أعلاه، الثبوت الشرعي، بشهادة شهوده، وأشهد على نفسه بذلك، وبهذا شهد». «شهود الحال».

(٥) مصدر الوثيقة:

أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة، محكمة الصالح، سجل (٣٠٩)، ص ٢٥٢، مادة (٧٠٩).

تاريخها:

٢٢ جمادى الثاني ٩٧١ هـ/١٦ فبراير ١٥٦٤ م.

«النـص»:

«بسم الله الرحمن الرحيم»

، بين يده اشترى الصدر الاجل، الكبير المحترم، حسين بن علي بن جميل الينبعي الحجازي، العطار بسوق الفحامين بالقاهرة المحروسة، بماله لنفسه من الأخوين الشقيقين، هما منصور وعلي ولدا الحاج محمد حسن من أهل بركة الحاج الشريف الشهير والدهما باله يطى، فباعاه بالسوية جميع الحصة، التي قدرها الثلث، ثمانية أسهم كوامل، من أصل أربعة وعشرين سهماً شايعاً ذلك في جميع الجنينة، الكاينة ببركة الحاج الشريف، بالجهة الشرقية، المتخلل أرضها، بانشاب البلح الحياني، الودي، ونظير ذلك من البيرين الماء، المعين، ونظير الحصة المذكورة فيه، من القطعة الارض، الكاينة بالجنينة المذكورة فيه، شركة موسى وزقزوق، وفيما بذلك من المنافع والمرافق والحقوق، المحصور كل ذلك، بحدود أربعة، بأعلايها، الحد القبلي ينتهي إلى جنينة الشريف سيدي سلامة، والحد البحري ينتهي إلى

الطريق وفيه الباب، والحد الشرقي ينتهي إلى الدرب الوسطاني، والحد الغربي ينتهي إلى جنينة ابراهيم القباني، ومن يشركه، ونظير ذلك من حقوق ذلك وحدوده وحقه وحقوقه، وما يعرف به، وينسب إليه، المعلوم ذلك عندهم العلم الشرعي، النافي للجهالة، شرعا الجارية الحصة المبينة أعلاه، بين البايعين المذكورين فيه، وملكها وحوزهما، واختصاصهما، وتعرفها الشرعي ومعروف بانشايهما إلى حين صدور التبايع المشروح فيه، بتصادقهم على ذلك اشترا شرعياً، بثمن مبلغه عن الحصة المبيعة أعلاه، من الذهب السلطاني الجديد السليماني، معاملة تاريخه بالديار المصرية، أربعة دنانير، وربع دينار وثمن دينار، ثمناً حالاً مقبوضاً بيد البايعين المذكورين فيه، القبض الشرعي من المشتري المذكور فيه، بتسلم الحصة المبيعة أعلاه، التسليم الشرعي بالاذن الشرعي بالتخلية، بعد النظر، والمعرفة، والتقليب الشرعي، والمعاقدة الشرعية واسقاط الغبن من الجانبين، وتصادقوا على ذلك، تصادقاً شرعياً، ثم بعد ذلك، وابرامه على الوجه الشرعي، اذن البائعان فيه، للمشتري المذكور فيه، أن يصرف من ماله، على تعمير حصتهما من الجنينة المذكور فيه، من بنا، وثمن أشجار بلح وأجرة نقلها، إلى الجنينة المذكورة، ومن جملة ذلك ما يصرفه على حصتهما من ذلك، على الارضين المذكورين، الاذن الشرعي المقبول، وتبرعاً للمشتري المذكور فيه بالعمل في حصته، من سقى الاشجار الثابتة، بأرض الجنينة المذكورة فيه، التبرع الشرعي المقبول، وتصادقوا على ذلك كله تصادقاً شرعياً، وشمل ذلك الثبوت من الحاكم المالكي القراف، المشار إليه فيه، في تاريخه».

(٦) مصدر الوثيقة:

أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة، محكمة الصالح، سجل (٣٠٩)، ص ٢٢٥، مادة (٩٤٨).

تاريخها:

٢٢ رجب ٩٧١ هـ/٦ مارس ١٥٦٤ م.

«النص»:

بين يدي سيدنا الحاكم المالكي القرافي، المشار إليه فيه، تصادق الحاج الاجل مبارك بن ابراهيم بن مبارك، الحجازي الينبعي، الصيرفي، والحاج أبو الخير بن محمد بن عبدالله، المدلوب في الغلال، بساحل بولاق القاهرة، تصادقاً شرعياً، وهما بحال الصحة والسلامة، والطواعية والاختبار، على أن آخر مايستحقه الحاج مبارك الينبعي، المبدأ ذكره بذمة الحاج أبو الخير المثنى بذكره، من ساير ما بينهما من المعاملات والديون السابقة، على تاريخه. وإلى تاريخه، مبلغاً وقدره من الذهب السلطاني الجديد السلياني الوزن التام، والعيار، معاملة تاريخه بالديار المصرية، سبعة وثلاثون ديناراً، حكم ذلك الحلول من ذلك، نصف دينار، والباقي على حكم انظره، الثلاثين ديناراً من ذلك، على أن يقوم له بها مقسطاً، على مدتين، فما يقوم لديه نصف شهر شعبان، سنة إحدى وسبعين وتسعماية، وهي سنة تاريخه، ستة دنانير، وما يقوم لديه في سلخ كل شهر يمضي من أول شهر شعبان سنة احدى وسبعين وتسعماية، وهي سنة تاريخه دينارين، على أنه بعد مضي خمسة أيام، من الشهر الثاني، ولم يعرف القسط الأول كان حقه سابقاً، عن الأنظار والانظار الشرعي المقبول، وتصاقوا على ذلك تصادقاً شرعياً، وأشهد عليه الحاج أبو الخير فيه، شهوده الاشهاد الشرعي، وهو بالصفة المشروحة أعلاه، أنه لا يدفع المبلغ الفاضل معاه بعضه إلا بمحكمة شرعية، وشهادة شهودها وأنه متى ادعى، دفع ذلك، أو بعضه بغير محكمة شرعية، وشهادة شهودها كان حقه ساقطاً من دعوى الدفع، وكانت بينته التي يقيمها من غير شهود المحاكم كاذبة، لا تمسك له بها، وقبل منه الحاج مبارك المذكور فيه، قبولاً شرعياً وتصادقاً على ذلك، تصادقاً شرعياً **وعلى أنهما توافقا وتراضيا، بأن يكون دفع المبلغ المذكور، على يد حسام الدين القياني، ببولاق القاهرة، خاصة، أنه لم يشهد بذلك حجة محكمة شرعية وشهادة شهودها، وتصادقا على ذلك تصادقاً شرعياً، ثم أقر كل منهما أنه لا يستحق على الآخر منهما، بسبب ذلك ولا بسبب غيره، من ساير الأسباب كلها مطلقاً، حقاً، ولا استحقاقاً، ولا دعوى ولا طلباً، ولا فضة، ولا ذهباً، ولا فلوساً، ولا قماشاً، ولا نحاساً، ولا أثاثاً ولا وديعة، ولا عارية، ولا مخبأ، ولا مدخوراً، ولا علقة، ولا تبعة، ولا حساباً ولا غلطاً فيه، ولا نسياناً، ولا مهابة، ولا هولاً، ولا ديناً، ولا عيناً بمسطور ولا بغيره، ولا يميناً بالله تعالى، ولا شيئاً قل ولا جل كما سلف من الزمان وإلى تاريخه، سوى ما ذكر أعلاه، على حكم أعلاه، بغير زايد على ذلك وشهد عليهما بذلك، كل من حضر ثبوت وحكم».**

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة:

تشمل وثائق المحاكم الشرعية المصرية وهي محفوظة في الأرشيف المصرية التالية:

(أ) **أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة**، وتحفظ به سجلات المحاكم الشرعية المركزية التي كانت قائمة بالقاهرة في العصر العثماني، ووائق المحاكم التي أشير إليها في هذا البحث

(١) محكمة الصالحية النجمية، (٢) محكمة القسمة العربية، (٣) محكمة القسمة العسكرية، (٤) محكمة الصالح.

(ب) أرشيف الشهر العقاري بالاسكندرية، وتحفظ به سجلات محكمة الاسكندرية والجزيرة الخضراء الخاصة بالقرنين العاشر والحادي عشر الهجريين، السادس عشر، والسابع عشر، الميلادين.

(ج) دار الوثائق التاريخية القومية، وتحفظ بهوثائق سجلات محكمة المنصورة الشرعية الخاصة بالقرنين العاشر والحادي عشر الهجريين، السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، فضلاً عن محافظ الحجج الشرعية الخاصة بكثير من المحاكم. كذلك يحفظ بهذا الأرشيف سجلات محكمة قنا الشرعية.

(د) أرشيف دار المحفوظات العمومية بالقلعة بالقاهرة وتحفظ به: سجلات محاكم المنصورة، الاسكندرية، رشيد، دمياط، ومحاكم الأقاليم الأخرى، الخاصة بالقرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين ـ الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين.

ثانيا: المراجع:

(١) ابن إياس: محمد بن أحمد: بدائع الزهور في وقائع الدهور، الجزء الخامس، تحقيق، محمد مصطفى، القاهرة ١٢٨٠ هـ/١٩٦١ م.

(٢) البتنوني، محمد لبيب: الرحلة الحجازية لولي النعم، الحاج عباس حلمي باشا الثاني، خديوي مصر، الطبقة الثانية، القاهرة ١٣٢٩ هـ.

(٣) الجاسر: حمد: بلاد ينبع، لمحات تاريخية وانطباعات خاصة، رقم (٣) نصوص وابحاث جغرافية وتاريخية عن جزيرة العرب، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، د.ت.

ـ المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية، معجم مختصر، يحوي أسماء المدن والقرى، وأهم موارد البادية، ثلاثة مجلدات رقم (٢١٢٢٠٢١٩) نصوص وابحاث جغرافية وتاريخية عن جزيرة العرب. منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض د.ت.

(٤) الجزرى: عبد القادر الانصارى: درر الفرائد، المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة، تحقيق، الجاسر، حمد، ثلاثة مجلدات، دار اليمامة، الرياض.

(٥) الحربى: الإمام أبو اسحاق: كتاب المناسك وأماكن طرق الحج، ومعالم الجزيرة، تحقيق الجاسر، حمد، دار اليمامة، الرياض.

(٦) الخطيب: عبد الكريم محمود، تاريخ جهينة، من سلسلة تراث الجزيرة العربية، الطبعة الأولى دار أبهاء الرياض ١٤٠٥ هـ/١٩٨٤ م.

(٧) الرشيدي: الشيخ أحمد: حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولى إمارة الحاج. تحقيق، ليلى عبد اللطيف أحمد، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٠ م.

(٨) السليمان: علي بن حسين: العلاقات الحجازية المصرية زمن سلاطين المماليك، القاهرة ١٣٩٢ هـ/١٩٧٢ م.

(٩) سميرة علي فهمي: إمارة الحاج في العصر العثماني، رسالة ماجستير غير منشورة، اجيزت من قسم التاريخ، كلية الأدب، جامعة الاسكندرية ١٩٨٢ م.

(١٠) السنوسي: محمد، الرحلة الحجازية، تحقيق، علي الشنوفي، تونس ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م.

(١١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصري في القرن الثامن عشر، مطبعة جامعة عبد شمس ١٩٧٤ م : «العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية في العصر العثماني»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية جامعة الكويت، ١٩٨٢ م. : النشاط التجاري في البحر الأحمر، ضمن أبحاث ندوة البحر الأحمر عبر العصور»، القاهرة ١٩٨٠ م. نشوء الرأسمالية المصرية المحلية خلال العصر العثماني، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت ١٩٨٥ م.

(١٢) ليلى عبد اللطيف أحمد: الإدارة في مصر في العصر العثماني، مطبعة جامعة عبد شمس ١٩٧٨ م.

(١٣) مالكي: سليمان عبد العني: بلاد الحجاز منذ بداية عهد الاشراف حتى سقوط الخلافة العباسية في بغداد (من منتصف القرن الرابع الهجري حتى منتصف القرن السابع هجري رقم (٣٢) مطبوعات دراة الملك عبد العزيز، الرياض ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م. : طريق حجاج الشام ومصر منذ الفتح الإسلامي. مجلة «الدارة» العدد الأول، السنة العاشرة، شوال ١٤٠٤ هـ/يونية ١٩٨٤ م.

الهوامش والتعليقات

(١) انظر حول العلاقات بين مصر والحجاز الدراستين الجاديتين التاليتين:

(أ) مالكي: سليمان بن عبد الغني، بلاد الحجاز منذ بداية عهد الأشراف حتى سقوط الخلافة العباسية في بغداد. (من منتصف القرن الرابع هجري حتى منتصف القرن السابع الهجري) رقم (٣٢) مطبوعات دار الملك عبد العزيز، الرياض ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م.

(ب) السليمان: علي بن حسين: العلاقات الحجازية المصرية، زمن سلاطين المماليك، القاهرة ١٣٩٣ هـ/١٩٧٣ م.

(٢) كثير من الأسر الحجازية التي توجد في مكة المشرفة، والمدينة المنورة، وجدة، وينبع تحمل لقب المصرية بل إن الأستاذ حمد الجاسر، أن أغلب سكان مدينة ينبع (من الأسر العربية التي انتقلت من صعيد مصر، واستوطنت هذه المدينة) انظر: الجاسر، حمد، بلاد ينبع، ص ١٢٨.

(٣) بخصوص هذه المحاكم وعدد سجلات كل محكمة، وأماكن حفظها انظر: ـ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصري في القرن الثامن عشر، طبع جامعة عبد شمس، القاهرة ١٩٧٤ م.

(٤) سوف نقوم بنشر نصوص هذه الوثائق قريباً في سلسلة من المجلدات لأهميتها لدراسة تاريخ بلدان الجزيرة العربية

الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري بعد أن قمت بنسخها بالترتيب منذ بداية. بحثي في هذه السجلات، ومراجعتها مراجعة دقيقة والله يوفقنا لخدمة تاريخنا العربي.

(٥) مالكي: سليمان بن عبد الغني، طريق حجاج الشام ومصر منذ الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن السابع الهجري، مجلة، «الدارة» العدد الأول، السنة العاشرة، شوال ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م، ص. ٨ـ٢١.

(٦) عبد الرحيم عبد الرحمن: العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية في العصر العثماني، المجلة العربية للعلوم الانسانية، جامعة الكويت، شتاء ١٩٨٣ م.

(٧) بركة الحاج: قرية توجد بمحافظة القليوبية وعرفت بهذا الإسم، لتجمع الحجاج بها، حيث كانت قافلة الحج، بعد خروجها من القاهرة، تتخذها نقطة البداية لهذه الرحلة الدينية، كذلك كان الحجاج ينزلون بها عند عودتهم من الحجاز، وكانت عامرة بالسكن وأشجار النخيل.

(٨) **عجرود**: قلعة تقع إلى جنوب غرب السويس، وقد عمرها السلطان سليم الأول.

(٩) **العقبة**: كانت في القديم، مركزاً للتجارة بين مصر وبلاد العرب والعراق وفارس، وفي العصر العثماني، صارت قرية صغيرة في أيدي عرب الحويطات، بنى بها السلطان مراد الرابع قلعة، وعين بعض الجند لحراستها وبها أشجار ونخيل وماؤها عذب، وكان أمير الحاج يقوم فيها بعزل الذين لا يستطيعون مواصلة السفر لمرضهم أو فقرهم، ويعطيهم ما يكفيهم من المؤنة من البقسماط، ثم يستأجر لهم سنبوكاً، يسيره بهم إما إلى مصر أو إلى جدة.

(١٠) **الأزلم**: احدى المحطات الهامة، وكانت قلعة بها جند لحراستها، ومياهها غير صالحة للشرب، وكانت تتم بها عمليات البيع والشراء بين العرب والحجاج.

(١١) **ينبع**: تنقسم إلى قسمين، «ينبع النخل»، و «ينبع البحر»، وعندما يطلق عليها اسم ينبع فقط، يقصد به، «ينبع النخل» وسكان «ينبع النخل» من عرب جهينة، وحرب، وهي الأن ذات قرى وفيها إمارة من إمارات «المدينة المنورة»، وقد ازدادت شهرة «ينبع البحر» بعد ذلك وأصبحت ميناء «المدينة المنورة»، ومنفذها على البحر الأحمر. وهي الآن إمارة من إمارات المدينة.

(١٢) **رابغ**: قرية على البحر الأحمر، كانت بها قلعة بها بعض الجند العثماني، وماؤها من الحفر والآبار، وأهلها من زبيد، وكانت تأتي إليها بعض السفن، لشراء ما يصطاده أهلها من الأصداف وغيرها، ويبيعون فيها المواد الممنوعة مثل الدخان والذخيرة.

(١٣) **خليص**: قرية، مياهها غزيرة وتسكنها قبائل زبيد، وكان بالقرب منها واحة، بها مياه جارية، وفيها بساتين ونخيل.

(١٤) **عسفان**: محطة كان ماؤها قليل، وفي طريقها عقبة لا تسع إلا جملاً جملاً، ويسكنها عرب الجهة بشور (بِشْر) وحمران. بخصوص محطات قافلة الحجاج والطريق البري الذي كان يسلكه الحجاج والتجار، اعتمدت فيها على المصادر التالية والتي يمكن الرجوع إليها لمزيد من التفصيل:

(١) ابن إياس: محمد بن أحمد: بدائع الزهور في وقائع الدهور، ح ٥، ص ٢٠٥، ٢١٨، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٥٢، ٢٨٠، ٢٩٥، ٣١٧، ٣٢١، ٣٢٢.

(٢) الجاسر: حمد: المعجم الجغرافي (معجم مختصر)، ثلاثة مجلدات، دار اليمامة، الرياض.: بلاد ينبع، لمحة تاريخية جغرافية وانطباعات خاصة، دار اليمامة الرياض.

(٣) الجزرى، عبد القادر الانصاري، درر الفرائد، المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة، تحقيق، الجاسر، حمد، ثلاثة مجلدات، دار اليمامة الرياض.

(٤) الحربى، الامام أبو اسحاق: كتاب المناسك، وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة، تحقيق حمد الجاسر دار اليمامة الرياض.

(٥) السليمان: على بن حسين: العلاقات الحجازية المصرية زمن سلاطين المماليك، القاهرة ١٢٩٢ هـ/١٩٧٢ م.

(٦) سميرة علي فهمي: إمارة الحاج في العصر العثماني، رسالة ماجستير من قسم التاريخ أداب اسكندرية، غير منشورة.

(٧) السنوسيْ: محمد، الرحلة الحجازية، تحقيق علي الشنوفي، تونس ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م.

(٨) ليلى عبد اللطيف: الادارة في مصر في العصر العثماني، القاهرة ١٩٧٨ م.

(٩) أحمد الرشيدي: حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولي إمارة الحاج. تحقيق ليلي عبد اللطيف، القاهرة ١٩٨٠.

(٩) مالكي: سليمان عبد الغني: بلاد الحجاز، مرجع سبق ذكره: طريق حجاج الشام ومصر، ودراسة سبق ذكرها.

(١٥) عيذاب: تقع على الساحل الغربي للبحر الأحمر، ولا تزال انقاضها جنوب القصير بمسافة عشرة كيلومترات. وكانت في العصور الوسطى من أهم الموانئ على البحر الأحمر، فقد كانت تصل إليها السفن من الهند واليمن، وكانت تنتهي إليها قوافل الحجاج الذين يعبرون البحر الأحمر إلى جدة، وكانت تعتبر مركزاً هاماً لتجار الشرق الذين يأتون إليها بسلع وبضائع من الهند، والجثة واليمن.

الحبشة واليمن .

(١٦) القصير: تقع على شمال «عيذاب» بعشرة كيلومترات، وقد ازدادت أهميتها، عندما تضاءلت أهمية عيذاب، بسبب خليجها الطبيعي، الذي يجعل مياهها في مأمن من التغيرات البحرية وقد كانت إحدى الموانئ الرئيسية في عصر محمد علي، لارسال المؤن والامدادات عن طريقها لقواته التي تواجدت بالحجاز.

(١٧) ابن إياس، محمد بن أحمد: المصدر السابق حـ ٥، ص ٣١٦. ـ أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: سجلات المحاكم الشرعية، محكمة القسمة العسكرية، سجل (١٧٥) ص ٢، مادة (٥)؛ سجل (١٧٦)، ص ١٨، مادة (٤٨). ـ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، النشاط التجاري في البحر الأحمر، ضمن أبحاث ندوة البحر الأحمر، القاهرة ١٩٨٠ م.

(١٨) الخطيب، عبد الكريم محمود: تاريخ جهينة، ص ٢ـ٣٤.

(١٩) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصري، سبق ذكره، ص. ص. ١٤٩ـ١٦٧.

(٢٠) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة سجلات محاكم، القسمة العربية، القسمة العسكرية، الصالح، الصالحية النجمية.

ـ دار الوثائق القومية: سجلات محكمة المنصورة الشرعية.

ـ أرشيف الشهر العقاري بالاسكندرية، سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية.

ـ ابن إياس، محمد بن أحمد، المصدر السابق حـ ٥، ص ١٩٣، حيث ذكر في معرض خروج ابن السيد الشريف بركات أمير مكة وتوديع السلطان سليم له قوله «فتوجه إلى وطاقه بالريدانية، فكان له موكب حفل، وأخلع عليه قفطان تماسيح مذهبا، وقدامه الرماة بالنفط، وخرج صحبته غالب الحجازيين، الذين كانوا بالقاهرة، وقد نادى لهم السلطان بان الحجازيين الذين بالقاهرة، تخرج صحبته».

(٢١) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: نشوء الرأسمالية المصرية المحلية، دراسة من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية، المجلة العربية للعلوم الانسانية، ١٩٨٥ م.

(٢٢) سوق أمير الجيوش: أحد أسواق القاهرة الكبرى التي كانت قائمة في العصر العثماني.

(٢٣) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة القسمة العربية، سجل (١)، ص ٣٢، مادة (٥٢)، بتاريخ ٢٨ ربيع أول ٩٧٠ هـ/٢٥ نوفمبر ١٥٦٢ م.

(٢٤) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة القسمة العربية، سجل (١)، ص ٣٦، مادة (٦١)، بتاريخ ٣ ربيع الأخر ٩٧٠ هـ/٣٠ نوفمبر ١٥٦٢ م.

(٢٥) سوق الفحامين: أحد أسواق القاهرة الكبرى التي كانت قائمة آنذاك، وكان متخصصاً في بيع الأقمشة الهندية والحريرية

والسلع المستوردة.

(٢٦) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة الصالح، سجل (٣٠٩)، ص ٢٥٢، مادة (٧٠٩)، بتاريخ ٢٢ جمادى الثانية ١٩٧١ هـ/١٦ فبراير ١٥٦٤ م.

(٢٧) سجلات هذه المحاكم محفوظة بدار الوثائق القومية، ودار المحفوظات العمومية، وأرشيف الشهر العقاري بالاسكندرية.

(٢٨) ابن إياس، محمد بن أحمد، المصدر السابق، ص ٢٤٤، حيث ذكر في معرض حديثه عن معاقبة الصيارفة الذين يصرفون العملة بسعر أعلى من المحدد لها قوله «قبض ملك الأمراء على شخص من الصيارف الحجازيين، وكان يجلس على قفص عند «سوق الباسطية»، فلما قبض عليه، رسم بشنقه، فشفع فيه خيرالدين نائب القلعة، وغرم مبلغاً له صورة، حتى سلم من الشنق، ولا له ذنب أو وجب ذلك، سوى أنه أصرف أشرفياً، بزيادة خمسة أنصاف، وقد خالف المناداة وأصرف أشرفياً ذهباً بخمسة وخمسين نصفاً، بزيادة خمسة أنصاف، فكاد أن يشنق ظلماً، وقيل بل شنقه على باب زويلة، وأمره مشهور بما وقع له في ذلك اليوم، ولم يقبل فيه شفاعة، وشنقه على خمسة أنصاف، وراح ظلماً».

(٢٩) سوق بين القصرين: من أسواق القاهرة الكبيرة التي كانت قائمة منذ العصر المملوكي.

(٣٠) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة القسمة العربية، سجل (١)، ص ٣٣٣، مادة (٥٧٦)، بتاريخ ٢٣ رمضان ٩٧٠ هـ/١٦ مايو ١٥٦٣ م.

(٣١) خط الشوايين: أحد خطوط القاهرة التي كانت معروفة آنذاك، يقع ما بين الغورية والصليبة وكان به سوق يعرف بسوق الشوايين.

(٣٢) سوق الغزل: أحد الأسواق الفرعية المتخصصة في بيع القماش الغزل، وكان يقع بخط الشوايين.

(٣٣) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة الصالح، سجل (٣٠٩)، ص. ٢٢٥، مادة (٨٤٩)، بتاريخ ٢٢ رجب ٩٧١ هـ/٦ مارس ١٥٦٤ م.

(٣٤) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة القسمة العربية، سجل (١٥)، ص ٦٠، مادة (١٢٩)، بتاريخ ١٤ ذي الحجة ١٠٠٩ هـ/١٦ يونية ١٠٦٠١ م.

(٣٥) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة الصالح، سجل (٢٠٩)، ص ٢٥٢، مادة (٩٠٧)، بتاريخ ٢٢ جمادى الثانية ٩٧١ هـ/١٦ فبراير ١٩٦٤ م.

(٣٦) انظر سجلات المحاكم السابق الاشارة إليها.

(٣٧) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة القسمة العربية، سجل (٦)، ص. ١٥٣، مادة (٢٤٤)، بتاريخ ٨ ربيع الثاني ٩٨٧ هـ/٤ يونية ١٥٧٩ م.

(٣٨) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة الصالح، سجل (٢١٧)، ص. ٧٥، مادة (٣٢٤)، بتاريخ ٢٤ ذي الحجة ١٠٠٣ هـ/٩ أغطس ١٥٩٦ م. وانظر كذلك على سبيل المثال: محكمة الصالحية النجمية، سجل (٤٧٣)، ص ١١٩، مادة (٥٢٣)، ١٤ الحجة ١٠٠٤ هـ/٩ أغطس ١٥٩٦ م. : محكمة القسمة العربية، سجل (٧)، ص ٢٤٠، مادة (٣٠'، بتاريخ ٢٧ محرم ٩٨٩ هـ/٣ مارس ١٥٨١ م.

(٣٩) الجُدَيِّدَة: من قرى بدر، وكان طريق الحاج منها يميل إلى نحو الشرق قليلاً، وتسكنها قبائل الاحامدة، وغيرها بمنطقة إمارة المدينة حالياً، والصفراوي، نسبة إلى وادي الصفراء تقع فيه القرية.

(٤٠) أرشيف الشهر العقاري بالقاهرة: محكمة القسمة العربية، سجل (٧)، ص ٢٤٠، مادة (٣٢٠)، بتاريخ ٢٧ محرم ٩٨٩ هـ/٣ مارس ١٥٨١م. وكذلك : محكمة الصالح، سجل (٢١٧)، ص ٢١، المادتين (١٦٨، ١٦٩) بتاريخ أول القعدة ١٠٠٢ هـ/٨ يونية ١٥٩٥ م.